



برنامج حزب الاستقلال للانتخابات التشريعية 2011

تحت شعار "الوطن دائما"

حزب الاستقلال : الثوابت ، الهوية والمشروع المجتمعي

نشأ حزب الاستقلال من رحم الشعب المغربي عندما استفاق الضمير الوطني والإرادة الراسخة كي يستعيد المغرب سيادته واستقلاله الكامل. وقد قاد الكفاح من أجل الاستقلال إلى هيكلية الحركة الوطنية بشكل تدريجي، لينشأ حزب الاستقلال رسمياً في 11 يناير 1944 إثر تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال والديمقراطية.

وقد ظل حزب الاستقلال منذ ذلك التاريخ وفيما لتطلعات الشعب المغربي التواق للحرية والكرامة، مدافعاً عن الوحدة الوطنية بجميع أبعادها ، وحدة الأرض ، ووحدة الشعب ، ووحدة العقيدة والمذهب ، ووحدة الهوية، كما ناضل دائماً لتثبيت الديمقراطية الحقة ، وترسيخ الحريات العامة وحقوق الإنسان وتحقيق كرامة المواطن ، وحقه المجتمع في العيش الكريم. تحت شعاره الخالد "مواطنون احرار في وطن حر"

حزب الاستقلال : الثوابت والهوية

لذلك ، فقد جعل من الدين الإسلامي و قيمه المبنية على التسامح والوسطية والتضامن والتآزر والتكافل أحد أهم مرجعياته وثوابته الراسخة ، كما كافح من أجل تحصين الهوية المغربية بكل مكوناتها وتنوع روافدها الأمازيغية والحسانية، متصديا لكل استهداف خارجي يروم خلق الفتنة ، وزعزعة العقيدة. وإلى جانب ذلك ، فقد ظل الحزب متشبثا باستكمال الوحدة الترابية وتحرير كافة الأراضي المغربية المغتصبة، ، مدافعا عن الحفاظ على الوحدة الوطنية في كل أبعادها، ومتشعبا بقيم الوطنية الصادقة. لقد دافع حزب الاستقلال عن الملكية الدستورية ، وجعل منها أحد ثوابته الراسخة اقتناعا منه أن الملكية هي ضامنة استقرار البلاد ووحدة الأمة ، وقد جسد التحام حزب الاستقلال والحركة الوطنية مع العرش أيام الاستعمار أسمى معاني الوفاء ، وقد استمر على هذا النهج بعد استقلال المغرب ، عندما دافع عن إخراج المغرب من عهد اللادستور إلى عهد الدستور وترسيخ الملكية الدستورية كأحدى ثوابت الأمة.

وبالإضافة إلى هذا كله ، تبنى حزب الاستقلال الخيار الديمقراطي كأحدى ثوابته الراسخة ، وقد عبر عنه بوضوح في وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944، ومنذ ذلك التاريخ كافح حزب الاستقلال من أجل تثبيت الديمقراطية كاختيار لا رجعة فيه، يجعل السيادة للأمة ، وعن إقرار نظام ديمقراطي في ظل الملكية الدستورية ، وترسيخ الحريات العامة وحقوق الإنسان. ويمكن اختزال مسار الحزب في ستة معارك أساسية ، هي معركة الاستقلال، ومعركة الوحدة الترابية، ومعركة حقوق الإنسان، ومعركة الملكية الدستورية، ومعركة الديمقراطية، و معركة كرامة المواطن و العدالة الاجتماعية التي هي معركة اليوم والغد.

المشروع المجتمعي :

يشكل ثراث الحزب و مرجعياته الفكرية والاقتصادية والاجتماعية ، ونظريته المتضمنة في العديد من المراجع التاريخية ككتاب النقد الذاتي للزعيم علال الفاسي رحمه الله، مراجع أساسية يستلهم منها حزب الاستقلال مشروعه المجتمعي، وتبقي وثيقة التعادلية الاقتصادية والاجتماعية التي أبدعها حزب الاستقلال سنة 1961 والتي هي امتداد طبيعي لوثيقة المطالبة بالاستقلال، من أهم المرجعيات التي

تؤطر المشروع المجتمعي للحزب ، ذلك أنها تجسد الخيار الاقتصادي والاجتماعي الثالث ، بعد انهيار خيار الاشتراكية العلمية وفشل نموذج الليبرالية المتوحشة .

وتعتبر التعادلية مذهب استقلالي أنتجه الحزب انطلاقا من المبادئ الإسلامية والقيم الثقافية المغربية، ومن التفاعل مع الواقع المغربي والحاجيات الحقيقية للمواطنين، والتحاور مع باقي الأفكار والنماذج السياسية والاقتصادية والاستفادة من إيجابياتها، رافضا تطبيق نماذج جاهزة مستوردة من الخارج وتطبيقها في بلادنا.

وتهدف التعادلية إلى جعل النهوض بالإنسان هدفا لكل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أنها تروم تحقيق المساواة بين الأفراد وضمان تكافؤ الفرص في إطار مجتمع متضامن الطبقات، كما تهدف إلى توسيع الممارسة الديمقراطية لتشمل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحرص على حماية الملكية الخاصة وتشجيع المبادرة الفردية والابتكار، وأنسنة اقتصاد السوق وتقوية الاقتصاد التضامني واعتماد النهج الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية بين الطبقات لتحقيق مجتمع متوازن ومتضامن.

واليوم تؤكد تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية صواب الخيار التعادلي ، كأحد البدائل الاقتصادية والاجتماعية لمرحلة ما بعد الأزمة .

مرتكزات إعداد البرنامج:

إن إعداد برنامج حزب الاستقلال للانتخابات التشريعية لسنة 2011، قد ارتكز على عدة مبادئ أساسية ومنطلقات اقتصادية مع ضرورة التفاعل الإيجابي مع تطلعات المواطنين والمواطنات:

1- الثوابت والمرجعات الراسخة للحزب:

ينطلق بناء هذا البرنامج من الثوابت والمرجعات الراسخة لحزب الاستقلال التي تركز على تعاليم الإسلام المبنية على الوسطية والاعتدال والتسامح والاجتهاد، وعلى التشبث باستكمال الوحدة الترابية والتعبئة من أجل إقرار الحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية كحل نهائي للنزاع المفتعل في الصحراء واسترجاع سبتة ومليلية إلى حظيرة الوطن، وكذلك على التشبث بالخيار الديمقراطي في إطار الملكية الدستورية.

2- **المشروع المجتمعي التعادلي** الذي يتأسس على محتوى وثيقة التعادلية الاقتصادية والاجتماعية والذي على مبادئ الحرية والمواطنة المسؤولة وتخليق الحياة العامة وتقوية الإنسية المغربية في تنوعها وتحقيق التضامن والتماسك الاجتماعي وكذا التوازن والمساواة وتكافؤ الفرص.

3- **التفاعل مع انتظارات المواطنين والمواطنات** التي يتوقون إلى تحقيقها في مجالات الشغل والصحة والتعليم والسكن وتوفير الحياة الكريمة ورفع الظلم ومظاهر الحكرة وكذا محاربة الفساد والقضاء على اقتصاد الرعب والامتيازات.

4- **تحديات المرحلة القادمة في أفق 2016**، التي تتجلى في تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وضرورة تحقيق التوازنات الماكرواقتصادية في مستويات تمكن من الحفاظ على سيادة القرار الاقتصادي الوطني، وتنفيذ الالتزامات التنموية والاجتماعية.

5- **إجراء تشخيص استراتيجي لمختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية:**

- انطلاقا من الخبرة التي راكمها الحزب في تدبير الشأن العام والإشراف على قطاعات حكومية استراتيجية مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا؛

- اعتبارا لحصيلة الإنجازات التي حققها الحزب وهو يقود التجربة الحكومية الحالية برئاسة الأخ الأمين العام، في ضوء الالتزامات التي تعهدنا بها أمام المواطنين والمواطنات في برنامجنا الانتخابي لاستحقاقات 2007، حيث تم الوفاء بأزيد من 85 في المائة من الالتزامات (حوالي 270 من أصل 330 تدبير والتزام)؛

- وإعمالاً كذلك لمبدأ النقد الذاتي والتقييم الموضوعي للمكاسب التي تحققت، والنواقص التي تعترى هذه الحصيلة، والإشكاليات التي ما زالت عالقة وموجودة.

6- التنزيل الديمقراطي للدستور الجديد: (الحقوق الجديدة واتساع مجال الحريات - فصل السلط - استقلال القضاء - ربط المسؤولية بالمحاسبة - الجهوية المتقدمة)

ان التنزيل الديمقراطي للدستور الجديد من منظور حزب الاستقلال يرتكز على الحكامة الجيدة من جهة وعلى والمواطنة الحقة من جهة ثانية.

أهم الأهداف المرقمة للبرنامج في أفق 2016

ان اعداد هذا البرنامج انطلق من ضرورة وضع أهداف واقعية وطموحة وقابلية تحقيقها في أفق 2016. أنها أهداف واقعية لأنها تنطلق من التشخيص وامكانيات التمويل والتنفيذ واکراهات الظرفية الدولية. لكن واقعية الحزب وخبرته في تدبير الشأن العام لن تمنعه من أن يطمح الى ابعدها ما يمكن الوصول اليه وتحقيقه والارتقاء اليه. لذلك، انها أهداف طموحة تدعمها توفر الارادة السياسية في تحقيقها :

- تحقيق معدل نمو سنوي في 5%
 - التحكم في معدل التضخم في حدود 2%
 - تقليص العجز في ميزان الأداءات بنقطتين من الناتج الداخلي الإجمالي
 - تقليص نسبة الفقر إلى أقل من 6%
 - تقليص الفوارق الاجتماعية بنسبة 25%
 - تقليص معدل البطالة إلى 8%
 - تقليص معدل بطالة حاملي الشهادات ب 3 نقط
 - تقليص نسبة الأمية بالمغرب إلى 20%
 - تحقيق أهداف الألفية للتنمية، على الخصوص:
- ✓ تقليص نسب وفيات الأمهات إلى 40 وفاة في كل 100000 ولادة حية في أفق 2016؛

✓ تقليص نسب وفيات الأطفال إلى 15 وفاة عن كل 1000 في أفق 2016؛

وبالتالي ان الهدف الأساسي في برنامج حزب الاستقلال خلال الولاية التشريعية المقبلة هو التنزيل الديموقراطي للدستور الجديد في شقيه الحكامة والمواطنة.

فبخصوص الحكامة فحزب الاستقلال يعتبرها من المداخل المركزية للتنزيل السليم والحقيقي للدستور الجديد وفي الآن ذاته هي ارضية اساسية يجب ترسيخها وتقويتها لضمان دولة المؤسسات مؤسسات قوية وذات شرعية وفعالية. ويتجلى هذا في برنامج الحزب على الشكل التالي:

1. وضع ميثاق الأغلبية في إطار حكومة شفافة منبثقة عن أغلبية متضامنة ومنسجمة لضمان تنفيذ الالتزامات المتضمنة في البرامج الانتخابية
2. تفعيل الدور الدستوري لرئيس الحكومة وباقي المؤسسات الدستورية
3. إدارة ناجعة في خدمة المواطن
4. جهوية متقدمة في خدمة التنمية المستدامة

ان حزب الاستقلال، وفي إطار الوفاء لشعاره "مواطنون احرار في وطن حر " يعتبر المواطنة الحق الكاملة بدون تمييز شرطا اساسيا لاي مطمح للتنمية والرقي يضمن الكرامة والحقوق لكافة المواطنين والمواطنيين. وتتجلى في:

- تقوية الهوية الوطنية من أجل تعزيز مناعة المواطن
- مواطنة كاملة بدون تمييز
- جعل الطبقة المتوسطة القاعدة الأوسع للمجتمع

محور:

ارساء حكامه تشاركية وفعالة من خلال:

1- وضع ميثاق الأغلبية من أجل حكومة منبثقة عن أغلبية متضامنة ومنسجمة لمزيد من الفعالية والنجاحة في تنفيذ الالتزامات المتضمنة في البرامج الانتخابية:

- حصر الأهداف الإستراتيجية والمتوسطة المدى للبرنامج الحكومي في مجالات التشغيل - القدرة الشرائية - الخدمات الاجتماعية وآليات التضامن
- تحديد آليات تتبع وتنسيق حسن سير العمل الحكومي
- تحديد آليات تدبير الخلاف والنزاع بين مكونات الأغلبية
- وضع مربع استراتيجي للأغلبية لتركيز الجهود الحكومية على أربعة إصلاحات أساسية وهيكلية ذات بعد أفقي (التعليم، والصحة، الإدارة، والقضاء)

2- تفعيل الدور الدستوري لرئيس الحكومة

- تتبع تنفيذ وتنزيل الدستور الجديد والجهوية (إعداد القوانين التنظيمية واستكمال المؤسسات)
- وضع استيرراتيجية اقتصادية لضمان التنسيق بين الاستراتيجيات القطاعية
- احداث لجنة لدراسة والتفاعل مع العرائض المقدمة من طرف المواطنين
- وضع منظومة لتقييم السياسات العمومية

3- إدارة ناجعة في خدمة المواطن

تشكل الإدارة الناجعة في خدمة المواطن احد المرامي المركزية في برنامج حزب الاستقلال فانطلاقا من الخبرة المتراكمة لتدبير الشأن العام تتبدى اهمية الادارة كاداة فعالة و حيوية في تنزيل السياسات العمومية وصون كرامة المواطن :

إعادة هيكلة للإدارة

- إعادة هيكلة الإدارة من خلال القضاء على ازدواجية المؤسسات ذات نفس المهام وخلق أقطاب جهوية لمواكبة تنفيذ الجهوية المتقدمة وتقريب سلطة القرار الإداري من المواطن
- إقرار ميثاق لعدم التمرکز يكون من شأنه أن يقوي الجهوية المتقدمة ويجعل الإدارة أكثر قربا من المواطنين؛
- تطوير اللاتمرکز الإداري بالعمل على تشكيل أقطاب إدارية جهوية من خلال تجميع المصالح الخارجية للوزارات، بما يحقق التكامل والاندماج بين مختلف

القطاعات الحكومية، ويقوي فعالية وانسجام السياسات العمومية على الصعيدين الجهوي والمحلي؛

- إقرار نظام جديد للتعويض عن الإقامة يشجع على إعادة انتشار الموظفين من خلال تحفيزهم على العمل بمختلف جهات المغرب، وخصوصا بالمناطق الصعبة والنائية؛
- وضع حد لازدواجية المؤسسات ذات المهام المماثلة و للمستويات الإدارية عديمة الجدوى؛

تطوير الإدارة الإلكترونية

- تطوير الإدارة الإلكترونية من خلال إعادة هندسة الإجراءات الإدارية.
- إحداث وكالة وطنية لقيادة وتطوير برنامج الحكومة الإلكترونية، وتسريع وتيرة لا مادية الوثائق والمعاملات الإدارية، في أفق بلوغ "إدارة بلا ورق"؛
- توسيع مجال التعامل الإلكتروني بين المرتفقين والإدارة من خلال وضع مزيد من الخدمات على الخط، خاصة بالنسبة للمعاملات الجبائية والمالية.

تدبير معقلن للموارد البشرية

- وضع نظام محكم وشفاف، يعتمد الكفاءة والاستحقاق عند تعيين كبار المسؤولين، ويرتكز على اعتماد "تعاقد محدد الأهداف والنتائج"؛
- ضمان المساواة وتكافؤ الفرص في ولوج الوظيفة العمومية عبر مباريات وطنية وإقليمية؛
- إرساء سياسة مستديمة في التكوين المستمر بما من شأنه أن يجعل كل الموظفين والأجراء على إمام متواصل بالمعارف والمهارات اللازمة والملائمة للوظائف التي يشغلونها والمسؤوليات التي يتقلدونها؛
- تفعيل حركية المسؤولين في الإدارات العمومية كل خمس سنوات كحد أقصى؛
- تيسير حركية الموظفين بين الإدارات؛
- إقرار منظومة جديدة للأجور، محفزة ومنصفة وشفافة، ترتكز على الاستحقاق والمردودية، وعلى تعويض الموظفين على أساس العمل المنجز فعلا، وفي إطار تحقيق النتائج المحددة سلفا من قبل الإدارة، إلى جانب الحد من الفوارق بين الأجور العليا والدنيا.

4 جهوية متقدمة في خدمة التنمية المستدامة

تعتبر الجهوية المتقدمة مدخل اساسي للدولة التي نطمح لها من منظور حزب الاستقلال فهي في الآن ذاته آلية لتقريب القرار من المواطن من جهة ومن جهة اخرى آلية في خدمة التنمية المستدامة ومن جهة ثالثة امكانية لتحقيق فعالية اكبر للدولة وادائها وتقوية أجهزتها. وهكذا يلتزم الحزب ب:

- إنشاء صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات؛

- إبرام برامج تعاقدية بين الحكومة والجهة وفق مقاربة تركز على النتائج، وذلك من أجل ترجمة وتقوية العمق الجهوي والمجالي في المخططات التنموية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية.
- إنشاء هيئة للتنسيق والتواصل بين الحكومة والمدن في المجالين الاقتصادي والاجتماعي : مجلس يرأسه رئيس الحكومة بحضور جميع الوزراء ورؤساء الجهات؛
- إحداث غرف جهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- إحداث وكالة للتنمية على صعيد كل جهة؛
- التقويت التدريجي لبعض الاختصاصات للجهة في المجالات المحددة في قانون الجهة؛
- تنمية علاقات التعاون الاقتصادي مع جهات في دول أخرى :
 - ✓ استغلال سياسة الجوار الأوروبي المتعلقة بالوضع المتقدم للمغرب مع الإتحاد الأوروبي؛
 - ✓ استغلال الفرص المتاحة من خلال الشبكة الأوروبية للجهات والمدن والاقتصاد الاجتماعي وهيئات مماثلة.
- ضمان تمثيلية جهوية لبعض الهيئات : سلطة المنافسة ، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، تلفزات جهوية.

محور

المواطنة بدون تمييز

1 تقوية الهوية الوطنية من أجل تعزيز مناعة المواطن

تقوية الهوية الوطنية هو امر حيوي بالنسبة لحزب الاستقلال، اذ بدون ترسيخ الانتماء الى الوطن وتقوية الانسية المغربية ورعاية عناصرها لايمكن ان نطمح للانفتاح على الآخر من وضعية متوازنة و لهذا يقترح الحزب :

• تثبيت الأمن الروحي في نطاق مبادئ الوسطية والاعتدال

- السعي إلى تبوؤ التعاليم والقيم الاسلامية مكانتها الطبيعية في المجتمع، وتوجيه الوسائط التربوية والإعلامية اتجاه تبسيط المفاهيم الاسلامية ونشر قواعدها وفق ما جاء في الكتاب والسنة.
- تشجيع الاجتهاد وحتى يكون تأويل النصوص القرآنية والسنية مسائرا للعقل وروح الشريعة وأصولها متجاوبا مع قضايا العصر.
- مراجعة مقررات التربية الاسلامية في المدارس بما يخدم الفكر الاسلامي مع الحرص على قيم الوسطية والاعتدال.

• توطيد تماسك الوحدة الوطنية

- المحافظة على الإنسية المغربية بمختلف روافدها الإسلامية والعربية والأمازيغية والإفريقية والمتوسطية، وجعلها مصدر ثراء للوطن ورافعة للتنمية المحلية والهوية.
- الاسراع بتفعيل أكاديمية اللغة العربية واحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية لتقوية اللغة العربية وتعميمها في التعليم والإعلام و الحياة العامة، وكل روافدها اللغوية ومنها الحسانية.
- وضع قانون تنظيمي لترسيم اللغة الأمازيغية بما يضمن حمايتها وإدماجها في التعليم وتنمية استعمالها في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.
- تطوير مختلف تعابير الثقافة المغربية وتوثيقها ودراستها بما فيها تثمين الرصيد الحساني.
- عقلنة التعامل مع اللغات الأجنبية بوصفها أدوات للانفتاح الواعي على القيم الكونية وعطاءات الأمم الاخرى، وتعزيز التنافسية الوطنية، لا أن تصبح اللغة الأجنبية أداة لإضعاف الشخصية المغربية و استلاب المواطن.

- ضرورة الكتابة باللغة الرسمية على تليف المنتوجات التجارية المعروضة في الأسواق.

● تعزيز قيم المواطنة

- إحياء وتعميم دروس التربية على المواطنة بدءا من التعليم الأولي إلى التعليم الإعدادي، وتحيين مضمونها بمحاور جديدة تتضمن قيم الديمقراطية والحوار والانفتاح وحقوق الإنسان، وطبيعة التنوع الثقافي للهوية المغربية، وتمجيد العمل والإنتاج، وأهمية القانون والمؤسسات، فضلا عن التعاليم السمحة للدين الإسلامي، مع العمل على إعطاء هذه المادة معاملا مماثلا لباقي المواد الدراسية الأساسية.

- إدراج البعد المواطنتي في دفاتر تحملات المتعهدين في القطاع السمعي البصري، وانخراط القطب العمومي في إنتاج برامج إعلامية وتحسيسية وحوارية بالتلفزة والإذاعة حول قيم المواطنة وإبراز نماذج أخلاقية للنجاح.

- اعتماد نظام العقوبات البديلة في المسطرة الجنائية خاصة لفائدة الجانحين الشباب، وذلك من قبيل تشجيع العمل ذي المنفعة العامة والأنشطة ذات المحتوى المواطنتي.

- إحداث "دار الحي": وهي عبارة عن آلية أو مؤسسة يتم خلقها بدعم وشراكة بين الدولة وجمعيات الأحياء في المناطق الصعبة والمهمشة، وتضطلع بعدد من الأدوار:

○ تنمية روح المواطنة والسلوك المدني داخل الحي؛

○ تقديم خدمات القرب لساكنة الحي: الوساطة، المساعدة القانونية، خدمات طبية... لفائدة ساكنة الحي؛

○ تقديم دروس الدعم المدرسي ومحو الأمية الأساسية والوظيفية لشباب الحي؛

○ تثمين الطاقات في مجالات الثقافة والفن والرياضة.

● ديمقراطية التواصل مع المواطنين والإعلام العمومي (التلفزة الحرة)

- الإسراع باستصدار القانون التنظيمي المتعلق بتقديم العرائض من قبل المواطنين طبقا لمقتضيات الدستور.

- وضع قانون استطلاعات الرأي وفق المقتضيات القانونية والمعايير المهنية المعتمدة من أجل قياس نبض المواطنين ووقع القرارات والتوجهات الحكومية.

- وضع سياسة عمومية منفتحة في مجال الإعلام السمعي البصري لتحرير القطاع وجعله قادرا على مواكبة تحولات المجتمع المغربي.

- مواكبة إعلامية مهنية وشفافة للأداء الحكومي والقرارات الحكومية.
- ترسيخ تقاليد إعلامية ديمقراطية تركز على الديمقراطية التشاركية والحق في المعلومة وعكس التعددية الثقافية والسياسية للمجتمع المغربي.

● النهوض بالثقافة والفن والرياضة

- وضع مخطط استراتيجي للنهوض بقطاع الثقافة والفنون ببلادنا على غرار باقي المخططات القطاعية الأخرى.
- إبرام برامج تعاقدية بين الدولة و مختلف القطاعات الثقافية والفنية (السينما، المسرح، التشكيل، الأغنية...)، وذلك وفق مؤشرات للإنجاز والجودة واضحة وشفافة.
- إدماج بعد الثقافة والاقتصاد الثقافي في معادلة التنمية، بحيث يغدو التنوع الثقافي مصدرا لإنتاج الثروة وإنعاش الشغل.
- العمل على إدراج التعبيرات الثقافية والجمالية والفنية في المنظومة التربوية الوطنية من التعليم الأولي إلى التعليم العالي.
- ربط المشاريع التنموية بطبيعة الخصوصيات الثقافية للمجال، كمجموع القيم الرمزية والتعبير المادية وغير المادية للأفراد والجماعات.
- تخصيص بنود في الميزانية العامة للدولة، خارج الميزانية القطاعية لوزارة الثقافة، والمؤسسات العمومية وفي ميزانيات المجالس المحلية والجهوية لدعم الثقافة، والرفع من مخصصاتها.

2 - مواطنة كاملة بدون تمييز

تحقيق المواطنة الكاملة بدون تمييز ظل دائما مطمحاً سعى إليه حزب الاستقلال في ادبياته و مطالبه و حين تحمله لمسؤولية تدبير الشأن العام من خلال و يطمح الحزب الى توطيد دعائمها من خلال تكريس :

أ - حق المواطن في العيش في بيئة سليمة وصحية:

- ترجمة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة إلى نصوص قانونية وتنظيمية وتدابير إجرائية لها قوة الإلزام في تحديد بكل وضوح المسؤوليات المنوطة بالأطراف المعنية، وآليات المراقبة والتقييم والمحاسبة للتصدي للاختلالات والتجاوزات المحتملة.
- إدراج البعد البيئي في البرامج التعاقدية والمشاريع الاستثمارية ودفاتر التحملات خاصة المتعلقة باستغلال الأملاك العمومية والجماعية من غابات وشواطئ ومناجم ومقالع الرمال... وغيرها.

- تعميم المراصد الجهوية لتتبع التلوث الهوائي.
- معالجة 123 مليون متر مكعب في السنة (17 %) من المياه العادمة، وذلك بإنجاز 172 محطة.
- معالجة 1 432 000 طن في السنة (30%) من النفايات المنزلية وذلك بإنجاز 44 مطرحة مراقبا؛
- تهيئة 132 مطرحة عشوائيا.
- حماية وتأهيل 14 من العيون والشلالات والبحيرات الطبيعية.
- المحافظة على 14 فرشة مائية و إعادة تكوين مخزونها والتغذية الاصطناعية ل17 فرشة مائية والتنقيب في 12 فرشة مائية.
- تشجير 5 ملايين هكتار على مدى العشر سنوات القادمة من أجل تصحيح الاختلال الطبيعي المتدني وتقوية الرئة الطبيعية لبلدنا وخلق عشرات الآلاف من فرص الشغل في البادية في السنة وخلق إمكانية الحصول على دخل في العالم القروي خلال عشر سنوات وانبثاق قطاع جديد للصناعة الخشبية الذي تعد الأنواع الصناعية للأشجار والتي تنبث مساحتها الأولية.

ب. الولوج إلى الخدمات الاجتماعية:

○ تعميم التعليم وضمان المواظبة للأطر التربوية:

- تحفيز ودعم الأطر التربوية من أجل إدماج "دروس الدعم المدرسي" في المنظومة التربوية وداخل المؤسسات التعليمية.
- تقوية اللغات الحية في المنظومة التعليمية.
- وضع التدابير القانونية والتنظيمية لضمان حق الحاصلين على شهادة البكالوريا في الاستفادة من التعليم العالي دون قيد التقادم.
- وضع تدابير قانونية جديدة لتيسير الولوج إلى التكوين المهني بالنسبة للشباب الذين انقطعوا عن الدراسة في سن مبكر (فئة أقل من 14 سنة)، أو لم تسعفهم ظروفهم الأسرية والاجتماعية (أطفال الشوارع مثلا) من التعلم أو من الحصول على أي تأهيل مهني. على أن يراعي هذا التكوين المهن والحرف التي يحتاج إليها سوق الشغل، وذلك حتى لا يعودون من جديد إلى البطالة والتهميش الاجتماعي.
- وضع مسالك دراسية موازية للتعليم النظامي (المدارس الرياضية، مدارس التكوين الموسيقي والفني.....) من أجل فتح آفاق جديدة للتلاميذ قصد الانخراط في سوق الشغل.

- تعزيز التنظيم غير الممرکز وتوجيهه نحو فعالية تدبير المؤسسات التعليمية :

✓ تقوية دور الأكاديميات الجهوية في ترشيد تسيير المؤسسات التعليمية: اعتماد مناهج التدبير الحديثة، المزيد من لامركزية التدبير في الموارد البشرية والمادية.

✓ التزام الأكاديميات مع المستوى المركزي ببلوغ أهداف ومؤشرات محددة مسبقا بخصوص فاعليتها وتفعيل التقييم المنتظم.

✓ محاربة مظاهر سوء التدبير التنظيمي بالقطاع: مواظبة الأطر التربوية، احترام المقررات.

○ الوصول للتغطية الصحية الشاملة وتنفيذ الخريطة الصحية، من خلال:

- إنشاء 4 مراكز استشفائية جامعية جديدة بحلول عام 2016، بكل من جهات تادلة أزيلال، سوس ماسة درعة، طنجة تطوان، العيون بوجدور، للحد من الفوارق الجهوية في الموارد البشرية من أجل تحسين الولوج للخدمات الإستشفائية.

- تركيز الجهود على تحسين الخدمات المقدمة من طرف المستشفيات العمومية:

✓ إحداث مؤسسات عمومية جهوية من أجل تسيير عن قرب للمؤسسات الاستشفائية : اعتماد مناهج التدبير الحديثة، مع استقلالية تدبير الموارد المالية والبشرية

✓ تعاقد هذه المؤسسات مع المستوى المركزي والتزامها ببلوغ أهداف ومؤشرات محددة مسبقا بخصوص نجاعتها وتفعيل التقييم المستمر مع ربط درجة تحقيق هذه الأهداف بتعويضات المسيرين والمستخدمين.

✓ إحداث نظام فعال لـ"الإنقاذ والمستعجلات" (SAMU) على الصعيد الوطني.

✓ وضع شروط تحفيزية لتشجيع التعاقد مع أطباء القطاع الخاص لسد الخصاص المسجل في بعض المناطق في الأطباء العاميين أو المتخصصين، وذلك قصد تطبيق الخريطة الصحية في أقرب الأجال.

✓ اعتماد نظام معلوماتي لتحديد المواعيد في المؤسسات الاستشفائية وفق ضوابط شفافة ومنصفة ويحد من المحسوبية والرشوة في الولوج إلى العلاج والخدمات الطبية.

- ضمان الحماية الاجتماعية من خلال:

- ✓ تسريع وتيرة تعميم نظام التغطية الصحية RAMED في سائر التراب الوطني لتغطية جميع المعوزين.
- ✓ إنشاء صندوق عمومي للضمان الاجتماعي للمعوزين وتوسيع التغطية الصحية الشاملة لمختلف شرائح المهن الحرة والتجار والصناع التقليديين والطلبة والمشغلين الذاتيين.
- ✓ تعميم نظام التغطية الصحية (AMO-CNSS) لجميع العاملين بالقطاع الخاص.
- ✓ الانطلاق في التأمين الصحي الإجباري ليشمل أصحاب المهن الحرة والمستقلين لنصل إلى توفير الاستشفاء المجاني لجميع المواطنين المغربية (AMO+AMI+RAMED)
- ✓ تعميم التغطية الصحية والتأمين على المرض لفائدة الطلبة؛
- ✓ تخفيض الجزء المتحمل من طرف الأسر فيما يخص تمويل الصحة إلى أقل من 25 في المائة في أفق 2016.

○ تكثيف وتنويع العرض السكني:

- ✓ احداث 15 ألف سنويا من طرف القطاع العام الذي سيوظف 50% من مشاريعه للسكن منخفض التكلفة (140 000 درهم) الموجهة للفئات المعوزة
- ✓ انشاء 60 ألف وحدة سكنية سنويا لفائدة الطبقة الوسطى؛
- ✓ الابقاء على وتيرة احداث 150 ألف وحدة سكنية سنويا من السكن الاجتماعي (250.000 درهم)؛

ت لرساء شبكات الأمان

ان إرساء شبكات الأمان هو ابداع استقلالي يسترشد بالبعد التضامني في المرجعية الاستقلالية الهادف الى ضمان الحد الأدنى للكرامة بدعم الأسر في وضعية صعبة أو ضائقة طارئة من خلال وضع ميكانزمات وبنيات تساعد في حماية هذه الأسر

وقد انطلقنا في هذه المقاربة من خلال وضع صندوق التكافل العائلي الذي سنعمل على أجرأته خلال الولاية التشريعية المقبلة، وسنعمل على احداث جيل جديد من شبكات الأمان التي نلتزم بوضعها عبر تقديم:

- تعويض نقدي عن فقدان الشغل لمدة 6 أشهر خاصة في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية؛
- دعم نقدي يعادل 3 أشهر من الكراء بالنسبة للأسر المحكوم عليها بافراغ السكن حتى لا نلقي بهذه الأسر وأبناءها الى الشارع والتشرد،
- دعم نقدي لحاملي الشهادات بعد التخرج لمدة 100 يوم للباحثين عن الشغل، مقابل أداءهم عمل للصالح العام، وذلك بعد التسجيل بوكالة (ANAPEC) حتى لا يصبح المتخرج عالة على أسرته في انتظار حصوله على شغل؛
- تعويض عن أضرار ناجمة عن الكوارث الطبيعية من خلال التأمين عن الكوارث الطبيعية خصوصا بعد الفيضانات التي عرفتها بلادنا بسبب التغيرات المناخية. وقد عملنا على وضع قانون الكوارث الطبيعية سنعمل على تفعيله.

ث محاربة أشكال التمييز

محاربة أشكال التمييز والاقصاء الاجتماعي عناصر مهمه ومكمله لباقي عناصر برنامج حزب الاستقلال الرامي الى الارتقاء في التعاطي مع المواطنين بالتساوي والانصاف. وهكذا يلتزم حزب الاستقلال بمحاربة أشكال التمييز:

في مجال محو الأمية: تقليص الى 20 في المائة في أفق القضاء على هذه الآفة

داخل الإدارة:

- وضع إطار قانوني دقيق في شأن تجنب كل أشكال تضارب المصالح بين المسؤولين والموظفين من جهة والمرتفقين من جهة ثانية؛
- وضع إطار قانوني وتنظيمي صارم لمكافحة كل أشكال التمييز في الولوج إلى الوظائف أو في تقلد المهام وتحمل المسؤوليات، سواء في القطاع العام أو الخاص، خاصة فيما يتعلق بالجنس أو الانتماء أو الإعاقة أو اللباس أو أي وضع شخصي آخر.
- الإعلان عن فتح الترشيح لتولي مناصب المسؤولية بالإدارات العمومية وفق معايير شفافة تقوم على تكافؤ الفرص والنزاهة والاستحقاق.
- تدقيق المنظومة القانونية المؤطرة للتقييم والترقي والحركية بالإدارات العمومية.
- التعجيل بمعادلة الشهادات المسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي الخاص قصد تمكين خريجها من ولوج الوظائف العامة.

أمام الخدمات العمومية:

- توفير وحدات إدارية لحسن استقبال والتوجيه ومعالجة الشكايات- إشهار المساطر الإدارية بمداخل الوزارات والمرافق العمومية- اعتماد نظام معلوماتي لتحديد المواعيد.
- التعجيل بإقرار القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات وضمان الولوج إلى مصادرها طبقاً للفصل 27 من الدستور.
- ضمان الحد الأدنى الحيوي من الخدمات العمومية لفائدة المواطنين في حالات الإضراب عن العمل.
- توفير وحدات إدارية بجميع الإدارات العمومية للسهر على حسن استقبال المرتفقين وإرشادهم وتلقي شكاياتهم.
- إشهار المساطر الإدارية بمداخل الوزارات والمرافق العمومية، وتعميم التعريف بالمساطر الإدارية بالمواقع الإلكترونية الخاصة بالإدارات.
- مواصلة تبسيط المساطر وتسهيل الولوج إلى الخدمات الإدارية العمومية مع تركيز الجهود على المساطر الإدارية الأكثر تداولاً وذات الاهتمام الواسع والمباشر من لدن عموم المواطنين.
- تسهيل الحصول على الوثائق الإدارية عن بعد عبر الأنترنت والبريد (عقد الازدياد الأصلي، السجل العدلي...).

اتجاه المرأة:

- تقوية التمييز الإيجابي لفائدة المرأة في السياسات العمومية والبرامج القطاعية والمخططات الترابية للتنمية.
- تعزيز المشاركة السياسية للنساء من خلال العمل على الرفع من مستوى التمثيلية النسائية في جميع المؤسسات المنتخبة وفي التشكيلة الحكومية.
- تشجيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وفي إنشاء المقاولات والانخراط في الأنشطة المدرة للدخل بصفة خاصة.
- إلغاء كل الفوارق بين الرجل والمرأة في الأجور.
- تحسين مؤشر المساواة بين الجنسين في مجال التمدرس.
- الرفع من معدل الولادة تحت المراقبة الطبية لتصل إلى 100% عوض 75% حالياً.
- إحداث مراكز متعددة الوظائف لفائدة النساء في وضعية صعبة.

- محاربة العنف ضد النساء عن طريق الزيادة في مراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف، مع مضاعفة الدعم المالي المخصص لهذه المراكز.
- الرفع من عدد خلايا مكافحة العنف ضد المرأة المتوفرة بالمحاكم الابتدائية.

اتجاه ذوو الاحتياجات الخاصة من خلال:

- إحداث صندوق خاص لدعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إعاقات حادة.
- تسريع وتيرة تلمذ الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لبلوغ نسبة 80% عوض 40% الحالية في أفق 2016.
- وضع ميكانيزمات للتمييز الإيجابي لذوي الاحتياجات الخاصة وحث القطاع الخاص على تطبيقها.
- استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يتابعون تكوينهم بمراكز التكوين المهني الخاصة من تخفيض من واجبات التكوين بنسبة 50% على الأقل.
- وجوب تخصيص مؤسسات الإعلام السمعي البصري، العمومية والخاصة، لفضاءات وبرامج للتوعية بأسباب الإعاقة وسبل الحد من مضاعفاتها.
- تضمين البرامج التعليمية بمختلف مستوياتها مواضيع تتعلق بالإعاقة وأسبابها وأنواعها وطرق الوقاية منها.
- تخصيص تعريفة مخفضة لخدمات وسائل النقل العمومي لفائدة الأشخاص المعاقين ومرافقيهم عند الاقتضاء.
- تشجيع خلق صناعات وطنية للأجهزة التعويضية والبديلة مع منح تحفيزات للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.
- ربط تسليم رخص البناء أو الترميم وكذا رخص السكن والمطابقة المتعلقة بالمنشآت المفتوحة للعموم، بمراعاة تصاميمها للمعايير والمقاييس الفنية والتقنية المتعلقة بالولوجيات.

اتجاه مغاربة العالم:

- حذف واجبات الرسوم القنصلية بالنسبة للبطاقة الوطنية وجواز السفر ووضع مساطر سريعة لدى مختلف الإدارات.
- إحداث شبائيك خاصة، ووضع مساطر سريعة لدى مختلف الإدارات بالمغرب من أجل تقليص آجال الحصول على مختلف الوثائق والتصريحات.

- إحداث دور المغرب في العواصم التي تستقبل أعدادا مهمة من الطلبة المغاربة على غرار دار المغرب بالعاصمة الفرنسية باريس.
- إلغاء واجبات الرسوم القنصلية الإضافية المفروضة على البطاقة الوطنية وجواز السفر، وجعل تكلفتها مماثلة لما هو جاري به العمل داخل أرض الوطن.
- توسيع الغلاف المالي المخصص للمنح الدراسية الجامعية وضمان الشفافية في توزيعها.
- اتخاذ إجراءات تحفيزية ملموسة لتشجيع مغاربة العالم على الاستثمار بالمغرب.
- إحداث بنيات مؤهلة لاستقبال وإدماج مغاربة المهجر الذين يقررون العودة إلى المغرب.
- العمل على تمكين المغاربة المقيمين في الخارج من التمثيلية في البرلمان، مع ضمان تقوية تمثيليتهم الديمقراطية في مجلس الجالية المغربية بالخارج.

ج وفي مجال محاربة الفساد واقتصاد الريع يلتزم الحزب :

محاربة الامتيازات:

- اعتماد مسطرة طلبات العروض وفق دفتر التحملات.
- الرفع من فعالية دور المفتشيات العامة للوزارات بعد إقرار المرسوم المحدد لمهامها، بما يسمح لها بأن تعمل بنجاعة على الاضطلاع بمهامها في المراقبة الداخلية والتدقيق والتقييم.
- تقوية التنسيق والتعاون بين جميع هيئات المراقبة والمساءلة والتتبع وسلطات إنفاذ القانون.
- التنصيص الصريح على منع الموظف العمومي من الجمع بين عدة مهام ومسؤوليات وبين عدة أجور، وتدقيق مقتضيات النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية فيما يتعلق بتحديد وتقليص المجالات التي يشملها الاستثناء.
- استصدار نصوص قانونية لوقف العمل بمسطرة الامتياز في استغلال رخص نقل المسافرين، وسيارات الأجرة، والصيد البحري، وجرف الرمال، واستبدالها بطلبات العروض المفتوحة وفق دفاتر للتحملات.
- استصدار قانون جديد للتدبير المفوض والالتزام الصارم بمقتضياته في منح حق الامتياز للخواص فيما يتعلق بتدبير بعض المرافق العامة للدولة والجماعات الترابية.

- إخضاع جميع العقود التي أبرمت قبل إصدار قانون التدبير المفوض لمقتضيات هذا الأخير كلما تعلق الأمر بالتمديد أو التغيير أو توسيع النطاق.
- إغناء مشروع المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية بمقتضيات تحد من السلطة التقديرية الواسعة المخولة للإدارة، في مجالات اختيار مسطرة إبرام الصفقات، وتحرير دفتر التحملات، ونشر التقديرات، والإجابة على طلبات التوضيح الواردة من المتنافسين، وإحداث آلية مستقلة للحسم في الشكايات والتظلمات بالنسبة لجميع الصفقات العمومية.

مكافحة الإفلات من العقاب:

- تحسين أداء الجهاز القضائي عبر تسريع وتيرة البت في القضايا المعروضة أمام المحاكم وتنفيذ الأحكام.
- الإسراع بوضع قانون لإلزام إدارات الدولة والمؤسسات العمومية بالتقيد بتنفيذ الأحكام الصادرة ضدها، مع إقرار غرامات يومية عن التأخير في التنفيذ.
- إحداث آلية داخل كل إدارة تقوم بالسهر على تنفيذ الأحكام القضائية، ووضع آليات زجرية ضد كل موظف متواطئ سيساهم في تعطيل التنفيذ أو في عرقلة إجراءاته.
- السهر على عدم إخضاع تحريك الدعوى العمومية لأية أوامر من خلال تفعيل الفصل 238 من القانون الجنائي الذي يتوافق في مضمونه مع الفصلين 109 و110 من الدستور بخصوص تجريم التدخل في أعمال الموظفين القضائيين أو الموظفين المعنيين بإنفاذ القانون.

3 جعل الطبقة المتوسطة القاعدة الأوسع للمجتمع

تشكل الطبقة الوسطى قاعدة التوازن الاجتماعي سواء من حيث البعد الاجتماعي او البعد القيمي او البعد الاقتصادي لذلك فحزب الاستقلال يطمح الى جعل الطبقة المتوسطة القاعدة الأوسع للمجتمع من خلال:

- توسيع الطبقة الوسطى من خلال محاربة التوريث الجيلي للفقر وإحداث الصندوق الوطني للتضامن من أجل الاستثمار الاجتماعي.
- توفير وسائل الارتقاء الاجتماعي من خلال تسريع وتيرة التشغيل (850 ألف فرصة شغل في 5 سنوات) وملاءمة التكوين مع حاجيات الاستراتيجيات القطاعية.
- الحفاظ وتقوية الطبقة المتوسطة.

أ - توسيع الطبقة الوسطى من خلال محاربة التوريث الجيلي للفقر وإحداث الصندوق الوطني للتضامن من أجل الاستثمار الاجتماعي، من خلال محاربة التوريث الجيلي للفقر وتكثيف برامج محاربة الفقر وتأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية:

• مواصلة اصلاح نظام المقاصة ومحاربة التوريث الجيلي للفقر

إن تصور حزب الاستقلال لإصلاح نظام المقاصة يتجاوز المنظور الضيق المحاسباتي الذي يركز على حصر نفقات هذا النظام في نسبة معينة من الناتج الداخلي الخام والذي ستنرتب عنه، حتما، زيادات في أسعار المواد والخدمات المشمولة بنظام الدعم، مما سيكون له انعكاسات مباشرة على القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة المعوزين والطبقات الوسطى، إلى منظور إصلاح مجتمعي يركز على:

- الإبقاء على صندوق المقاصة للحفاظ على القدرة الشرائية للطبقات الوسطى ومواصلة دعم أسعار المواد الأساسية؛
- بلورة نظام "إنصاف" للدعم النقدي المباشر المشروط بالتعليم والصحة والانخراط في الأنشطة المدرة للدخل.
- احداث صندوق التضامن للاستثمار الاجتماعي يتم تمويله من خلال:

✓ استرجاع الدعم من الفئات الغنية والميسورة

✓ إحداث ضريبة 3 في المائة على الدخل المرتفع جدا

✓ مساهمة المقاولات والمؤسسات الكبرى في مجهود التضامن

✓ إحداث رسم جزافي على بيع الأراضي الشاغرة لأزيد من أربع سنوات...

ويرمي برنامج "انصاف" إلى محاربة التوريث الجيلي للفقر وتوفير وسائل الارتقاء الاجتماعي وتسريع وتيرة إنجاز أهداف الألفية ودعم استهلاك الأسر القروية ولوج فئات جديدة إلى الدورة الاقتصادية.

وهكذا يقوم برنامج "انصاف" على 3 ركائز أساسية:

◆ الركيزة المتعلقة بالصحة: "رعاية"، وهي تهتم بالأساس العناية والتتبع الطبي لصحة النساء الحوامل والأطفال أقل من 6 سنوات، وذلك بهدف التقليل من نسبة الوفيات المسجلة في أوساط هذه الفئات تبعا لأهداف الألفية؛

◆ توسيع الركيزة المتعلقة بالتعليم: "تيسير"، وهي تهتم بتمدرس أطفال الأسر الفقيرة إلى حدود 15 سنة (الابتدائي والثانوي الإعدادي) ومحاربة الهدر المدرسي وخاصة في أوساط الفتيات القرويات؛

◆ الركيزة المتعلقة بالانخراط في الأنشطة المدرة للدخل من خلال تقديم دعم نقدي مباشر للأسر الفقيرة مقابل انخراط معيل الأسرة في البرامج التي تحدث هذه الأنشطة (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) وفي الأنشطة التي يتم حصرها في اطار مخططات تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ويصل متوسط الدعم النقدي المباشر إلى 400 درهم في الشهر لكل أسرة فقيرة في المناطق

المستهدفة، حيث تم تحديد مبالغ التحويلات المالية الموجهة للأسر الفقيرة على الشكل التالي:

- بالنسبة للجانب المتعلق بصحة الأمهات والأطفال "رعاية": 600 درهم للأُم الحامل،

150 درهم لكل أسرة (في حدود ثلاثة أطفال أقل من 6 سنوات لكل أسرة)،

- بالنسبة للجانب المتعلق بالتمدرس "تيسير": 200 درهم لكل أسرة.

● تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية والنهوض بالفلاحة الاجتماعية

يحظى العالم القروي باهمية خاصة لدى حزب الاستقلال يتجلى ذلك بوضوح في الرؤية التي يحضى بها داخل برنامج الحزب اذ تتجاوز المنظور التقليدي الذي يتأسس على التباكي الى منظور يتأسس على تاهيل العالم القروي بشكل تكاملي يضمن الكرامة وكذلك المساهمة في التنمية الشاملة للبلاد، لهذا يقترح الحزب:

- الرفع من الاستثمارات الموجهة إلى العالم القروي والمناطق الجبلية ب 30% .
- مضاعفة ميزانية صندوق التنمية القروية والجبلية ليصل إلى أزيد من 7 مليار درهم في أفق 2016.
- مراجعة مساطر تمويل وتحويل اعتمادات صندوق التنمية القروية من أجل ملائمتها مع الطابع المندمج لمشاريع تنمية العالم القروي وإسناد مهمة إنجاز هذه المشاريع لمؤسسة واحدة على الصعيد المحلي.
- تقوية التجهيزات والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية:
 - مضاعفة وتيرة إنجاز التجهيزات الضرورية لتغطية حاجيات العالم القروي والمناطق الجبلية من الكهرباء والماء الصالح للشرب والطرق والمسالك القروية، مع مراجعة تسعيرة الكهرباء والماء الصالح للشرب بالعالم القروي والمناطق الجبلية.
 - تعميم الكهرباء القروية: تغطية 183 ألف أسرة؛
 - تزويد 5000 مدرسة و500 مستوصف و2000 مؤسسة دينية بالكهرباء؛
 - تزويد 4720 مدرسة و2152 مؤسسة دينية بالمرافق الصحية؛
 - إحداث البنى التحتية اللازمة في المناطق القروية والمناطق النائية لتشجيع :
 - السكان على التجمع في وحدات سكنية
 - والفاعلين الاقتصاديين على خلق مراكز تجارية فلاحية قروية ووحدات للتخزين والتحويل محليا وعلى فتح صيدليات ومراكز صحية خاصة؛
 - تجهيز المدارس والمراكز الصحية ودور الأمومة والولادة المتواجدة.
 - مراجعة ضوابط التعمير القروي ووضع مخطط على المدى المتوسط لبناء المستوصفات والمساجد والمدارس ومراكز لإيواء التلاميذ ولرعاية المعوزين والسكن الاقتصادي للموظفين.

- توفير التجهيزات اللازمة لتدفئة الإدارات والمصحات والمدارس بالجماعات القروية الجبلية مع دعم استعمال الطاقات البديلة والمتجددة.
- وضع برنامج هادف في نظام التكوين المهني للشباب مع وضع برنامج خاص للاندماج الفعلي للنساء.
- دعم وتشجيع المستثمرين الخواص لتوفير وسائل النقل المناسبة.

○ النهوض بالفلاحة والاسراع بتنفيذ الاستراتيجية الفلاحية، من خلال:

- ❖ مواصلة تسريع تنفيذ مأسسة الخريطة الفلاحية الوطنية لتقنين الاستعمال المجالي وضبط المناطق الملائمة لكل نشاط فلاح؛
- ❖ تثمين مدارات الري من خلال :

✓ الرفع من المساحات المسقية من خلال تثمين اداء التجهيزات الهدرو – فلاحية الحالية واستعمال التقنيات المقتصدة للماء؛

✓ تشجيع الزراعات ذات القيمة المضافة بالمدارات المسقية؛

✓ وضع برنامج تعاقدى جهوي مع الخواص لتسيير المدارات المسقية؛

❖ تدبير سلاسل الإنتاج الفلاحي والحيواني من الإنتاج إلى التسويق والتحويل في إطار تعاقدى مع المنظمات البين مهنية؛

❖ إحداث أقطاب إنتاجية فلاحية جهوية جديدة؛

❖ تقوية دور التنظيمات المهنية الفلاحية وذلك من خلال :

✓ تسريع إخراج المساطير المتعلقة بقانون المنظم للبيمهني الفلاحي؛

✓ إلزام التعامل التعاقدى في إنجاز المشاريع الفلاحية الإنتاجية والتحويلية بين المنتج أو المصنع من جهة ومنظمتها المهنية من جهة أخرى في إطار قانون التجميع؛

✓ دعم الجانب التكويني للتنظيمات المهنية الفلاحية وتأهيل التعاونيات الفلاحية النشيطة؛

✓ إبرام برنامج تعاقدى وطني بين البحث الزراعي والتنظيمات المهنية؛

❖ تشجيع وتقنين الاستثمارات الخاصة بأراضي الجموع والكيش والحبوس مع إعطاء الأولوية للفلاحين الصغار والمستثمرين الشباب؛

- ❖ إعادة النظر في مسطرة وميكانيزمات الدعم العمومي للقطاع الفلاحي في إطار صندوق التنمية الفلاحية مع استهداف وإعطاء الأولوية للفلاحين الصغار؛
- ❖ اتخاذ إجراءات عاجلة لتدبير المرحلة الحالية للانفتاح على الأسواق الخارجية والحد من آثاره السلبية المحتملة على سلاسل الإنتاج؛
- ❖ الإسراع بتعميم نظام التأمين الفلاحي ضد آفة الجفاف والكوارث الطبيعية لصالح جميع الزراعات والمناطق الفلاحية.

ب - توفير وسائل الارتقاء الاجتماعي من خلال تسريع وتيرة التشغيل (850 ألف فرصة شغل في 5 سنوات) وملاءمة التكوين مع حاجيات الاستراتيجيات القطاعية

يلتزم حزب الاستقلال بإحداث 850 ألف فرصة شغل في 5 سنوات، منها 100.000 منصب شغل في القطاع العام أساساً في قطاعات التعليم والتكوين والصحة والعدل والأمن، لتقليص معدل البطالة الى 8 في المائة وب 3 نقط معدل بطالة حاملي الشهادات العليا، وذلك عن طريق انعاش التشغيل و جعل المعرفة محركاً للارتقاء الاجتماعي.

1 - إنعاش التشغيل:

❖ مواصلة سياسة الأوراش الكبرى لدعم النمو الاقتصادي وتنافسية الجهات:

□ ربط جهات جديدة وتعزيز شبكة الطرق السيارة

• إنهاء مشاريع الطرق السيارة التي توجد في طور الإنجاز في الآجال المحددة :

✓ برشيد - بني ملال على طول 172 كلم سنة 2014

✓ الطريق السيار المدار لمدينة الرباط على طول 41 كلم سنة 2014

✓ الرفع من الطاقة الاستيعابية لمقطع الرباط - الدار البيضاء على طول 58 كلم سنة 2012

✓ الانتهاء، قبل متم 2015، من أشغال مقاطع الطرق السيارة المدرجة في إطار البرنامج التكميلي للمخطط المديرى الأول للطرق السيارة :

✓ الجديدة - أسفي على طول 140 كلم سنة 2015

✓ تيط مليل - برشيد على طول 30.5 كلم سنة 2015

• تحديد المخطط المديرى الثانى للطرق السياره والذى يهه 600 كلم جديده من أجل بلوغ شبكة طرق سياره طولها 2400 كلم فى أفق 2025 :

• إعطاء انطلاقه المشاريع الأولى للمخطط المديرى الثانى للطرق السياره :

✓ ربط الناظور ومركبها المينائى بشبكة الطرق السياره بإنجاز 80 كلم

✓ طريق سيار جديد بين الرباط - الدار البيضاء على طول 60 كلم

✓ إنجاز الدراسات التقنيه والبحث عن التمويلات الخاصه بالمحاور مراكش - فاس وفاس - طنجه المتوسط بهدف الشروع فى إنجاز هذا المقطع قبل متم 2016

□ تحسين الجودة والولوج إلى الشبكة الطريقية

• الانتهاء من الجزء الأخير من الطريق المدار المتوسطى على طول 120 كلم سنة 2012؛

• فتح 600 كلم من الطرق السريعه لبلوغ شبكة طولها 1300 كلم، لاسيما بعد اتمام أشغال المقاطع التاليه :

✓ تازة - الحسيمة على طول 170 كلم سنة 2015؛

✓ وجدة - الناظور على طول 100 كلم سنة 2015.

✓ تحسين الجودة والولوج إلى الشبكة الطريقية

• الانتهاء من إنجاز 3670 كلم المتبقية من البرنامج الوطنى الثانى للطرق القرويه نهايه 2012 لتحقيق نسبة 80% لولوج الساكنه القرويه للشبكة الطريقية، أى ما يمثّل 3 ملايين مستفيد؛

• بناء وتهيئ 2313 كلم من الطرق القرويه (بناء 766 كلم و تهيئ 1547 كلم من المسالك) فى إطار برنامج التأهيل التراي قبل سنة 2016 لرفع معدل ولوج الساكنه القرويه للشبكة الطريقية إلى 85%؛

• زياده على البرنامجين السالف الذكر، تعزيز الشراكات مع الجهات والجماعات المحليه لإنجاز 2500 كلم إضافيه من الطرق القرويه بحلول سنة 2016 لاستكمال فك العزله عن سكان المناطق القرويه؛

• تنفيذ برنامج سنوي للصيانة الدوريه يهه 2100 كلم من الطرق و50 منشأة فنيه.

□ توطيد دخول قطاع السككي المغربي عصر السرعة الفائقة

- الشروع في استغلال خط القطار فائق السرعة طنجة - الدار البيضاء باستثمار 20 مليار درهم؛
- إطلاق إنجاز المقطع الثاني من المخطط المديرى لخطوط القطار فائق السرعة والذي سيربط بين الدار البيضاء ومراكش باستثمارات قدرها 16.5 مليار درهم؛
- إعطاء الانطلاقة قبل سنة 2016 لإنجاز شبكة للنقل السككي لضواحي الدار البيضاء على امتداد 63 كلم باستثمارات تبلغ 10.5 مليار درهم؛
- إنجاز برنامج عام يشمل تحسين الشبكة السككية الحالية، تجديد المعدات السككية المتحركة، تأهيل محطات القطار، وإنشاء محطات للخدمات اللوجستية السككية، وذلك باستثمار قدره 12.8 مليار درهم.

□ تأكيد الحضور البحري للمغرب

- بدء استغلال محطة الحاويات رقم 4 لميناء طنجة المتوسطي الثاني بسعة 2.2 مليون صندوق حديدي سنة 2015، وذلك باستثمار 8 مليار درهم
- إطلاق إنجاز محطة الحاويات رقم 3 لميناء طنجة المتوسطي الثاني بسعة 3 ملايين صندوق حديدي قبل سنة 2016، باستثمار 2.2 مليار درهم
- تنمية المركب المينائي الناظور غرب المتوسط في إطار شراكة قطاع عام - قطاع خاص: استثمار غير مدرج لأنه سيمول بالأساس من طرف القطاع الخاص
- تنفيذ برنامج طموح لاستثمارات قدرها 2.7 مليار درهم لتطوير موانئ أخرى منها : الدار البيضاء وآسفي والجرف الأصفر وأكادير والناظور والعيون والداخلية وبوجدور وطانطان وسيدي افني،...

□ تعزيز مكانة قطاع الطيران المغربي على الصعيدين الإقليمي والقاري : استقبال 42 مليون مسافر سنويا و346 طائرة في الساعة، مقابل 21 مليون مسافر سنويا و169 طائرة في الساعة حاليا.

- توسيع مطار الرباط سلا (من 500 ألف إلى 1.5 مليون مسافر)
- بناء محطة جديدة لمطار فاس سايس (لبلوغ طاقة استيعابية تصل إلى 2.6 مليون مسافر)
- توسيع مطار مراكش (من 4.2 مليون إلى 8.5 مليون مسافر)

- توسيع المحطة الجوية رقم 1 لمطار الدار البيضاء (من 6.5 مليون إلى 11.6 مليون مسافر)
- توسيع مطار طنجة (لبلوغ طاقة استيعابية تصل إلى 3.3 مليون مسافر)
- مشاريع لمحطات جديدة في مطارات كلميم وطانطان، بني ملال، زاكورة،...
- إرساء تنافسية لوجستكية للمغرب: إنجاز الشطر الأول من شبكة المناطق اللوجستكية التي تهتم :

- 10 أقطاب حضرية

- 32 منطقة لوجستكية على مساحة إجمالية تصل إلى 2080 هكتار

- تأهيل وإنجاز بنايات تحتية جديدة لتحسين ربط مختلف المناطق اللوجستكية بشبكات النقل ومنها على سبيل الذكر الطريق الساحلي الذي سيربط ميناء الدار البيضاء ومنطقة زناتة اللوجستكية

□ رفع المخزون الإجمالي للمياه المعبأة بـ 5 مليار متر مكعب من المخزون المائي وتوسيع الطاقة الاستيعابية:

* مواصلة إنجاز السدود الكبرى

- مارتبل بجهة طنجة تطوان (120 م3)، تيوين بجهة سوس ماسة درعة (270 م3)، سيدي عبد الله بجهة سوس ماسة درعة (10م3)، تامالوت بجهة مكناس تافيلالت (50 م3)، دار خروفة بجهة طنجة تطوان (480 م3)، زرار بجهة مراكش-تانسيفت الحوز (65 م3)، مولاي بةشتى بجهة طنجة-تطوان (13 م3)، تمىقت بجهة مكناس تافيلالت (14 م3)، ولجة السلطان بجهة الرباط سلا زمور زعير (510 م3)، المركب مدار-عين تمدرين أزغار بجهة فاس بولمان (800 م3)

* انطلاق إنجاز سدود كبرى جديدة:

- خروب بجهة طنجة-تطوان (100 م3)، قدوسة بجهة مكناس تافيلالت (220 م3)، تاركا أو مادي بجهة تازة الحسيمة تاونات (250 م3)، باب وندر بجهة تازة الحسيمة تاونات (390 م3)، بوخميس بجهة الرباط سلا زمور زعير (200 م3)، سيدي عبو بجهة تازة الحسيمة تاونات (70 م3)، الصياد بجهة كلميم السمارة (30 م3)، بني أزيمن بجهة الشرق (45 م3)، بولعوان بجهة مراكش تانسيفت الحوز (10 م3)، تاغزيت بجهة تادلة أزيلال (83 م3)، تودغا بجهة مكناس تافيلالت (15م3)، لمداد بجهة سوس ماسة درعة (12 م3)

* إنجاز 125 سدا صغيرا:

- جهة مكناس تافيلالت (17)، جهة فاس بولمان (12)، جهة مراكش تانسيفت الحوز (9)،
جهة تادلة أزيلال (13)، جهة تازة الحسيمة تاونات (9)، جهة سوس ماسة درعة (13)،
جهة الشرق (11)، جهة الراط سلا زمور زعير (6)، جهة الشاوية ورديغة (9)، جهة
طنجة تطوان (10)، جهة الغرب شراردة بني حسن (7)، جهة كلميم السمارة (9)

□ تكثيف وتنويع العرض السكني :

- بالنسبة للسكن الاجتماعي : الإبقاء على مستوى إحداث 150 ألف وحدة سكنية جديدة كل سنة ؛
- بالنسبة للسكن منخفض التكلفة (140 000 درهم) لفائدة الفئات المعوزة: إحداث 75 ألف وحدة سكنية من طرف القطاع العام (15 ألف كل سنة)؛
- بالنسبة للطبقة المتوسطة: احداث 300 ألف وحدة سكنية (60 ألف كل سنة)
- تأهيل المناطق الجديدة المفتوحة مؤخرا للتعمير (70.000 هكتار)، لتمكين للحصول على العقار المجهز الضروري لإنجاز مختلف المشاريع السكنية.
- تسريع وتيرة إنجاز برامج (مدن بدون صفيح والبنيات المهددة بالانهيار والتأهيل الحضري وإعادة هيكلة الأحياء ناقصة التجهيز والنسيج العتيق).

□ تقوية الطاقة الإنتاجية الكهربائية وتطوير الطاقات المتجددة :

- رفع القدرات الكهربائية بأزيد من 5500 ميكاواط (بزيادة %86، لتنتقل القدرة الطاقية من 6400 ميكاواط إلى 11900 في افق 2016):

✓ مشاريع ستنجز من طرف القطاع العام:

- إنشاء محطة كهربائية جديدة بالغاز الطبيعي بالقنيطرة،
- إنشاء محطة جديدة الديازال بتيزنيت،
- انجاز محطة الضخ هيدروكهربائية بمدن-المنزل،
- انجاز محطة الضخ الهيدروكهربائي على سد عبد المومن،
- توسيع المحطة الحرارية بجرادة،

✓ مشاريع ستنجز بشراكة مع القطاع الخاص:

- توسيع محطة الجرف الأصفر بإضافة الشطر الخامس والسادس،
- إنشاء المحطة الكهربائية بالفحم النظيف بأسفي
- إنشاء محطات ريحية بطرفاية، والكدية البيضاء، وتازة، وطنجة 2، في إطار المشروع الريحي المغربي،
- إنشاء محطات ريحية بأخنيفير، الهومة، فم الواد وجبل الخالدي
- إنشاء محطات شمسية بورزازات وبني مطهر من طرف الوكالة المغربية للطاقة الشمسية،

✓ إعادة تأهيل المنشآت الكهربائية المستعملة للفحم، والفيول والمنشآت الهيدروكهربائية.

- مواصلة تقوية الشبكة الكهربائية من خلال إنجاز 3800 كلم من الخطوط الكهربائية الإضافية،

❖ مراجعة الاستراتيجيات القطاعية لمواكبة تحولات الاقتصاد العالمي:

- تسريع وتيرة إنجاز الاستراتيجيات القطاعية (الصناعة – الطاقة -...)
- اعطاءها بعدا مندمجا وترايبيا من أجل احداث أحواض جهوية للتشغيل

❖ مواصلة تقوية جاذبية الاقتصاد ومواصلة تحسين مناخ الأعمال (البعد الجهوي) وجعل الشغل بالقطاع الخاص أكثر جاذبية:

- احداث لجان جهوية لمناخ الأعمال لتشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال على صعيد الجهات؛
- وضع نظام معلوماتي على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار يهدف إلى اطلاع المستثمرين بالمساطر والإجراءات المتعلقة بملفاتهم الاستثمارية والإدارات المعنية بها؛
- تسهيل وتبسيط مساطر إحداث المقاولات وتمكين المستثمرين من إنشاء المقاولات على الخط؛
- مواصلة رفع جميع العراقيل الإدارية والمسطرية التي تحد من جاذبية بلادنا للاستثمار؛

- تعديل المرسوم الخاص بالصفقات العمومية بهدف تقوية المنافسة الحرة وتكافؤ الفرص وفعالية المساطر؛
- تبسيط وعقلنة مساطر الولوج إلى العقار .
- تسهيل مسطرة الحصول على رخص البناء.
- جعل الشغل بالقطاع الخاص أكثر جاذبية
- اعتماد سياسة مستدامة للتكوين المستمر داخل المقولة مدى الحياة المهنية؛
- تعميم نظام التأمين الإجباري عن المرض على كل مستخدمي القطاع الخاص؛
- إقرار التغطية الاجتماعية للمتدربين؛
- الرفع من عدد المصرحين بهم من القطاع الخاص في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- تطوير الخدمات الاجتماعية داخل المقاولات (وضع إطار قانوني،....)؛
- تحفيز المقولة على توفير ظروف الشغل اللائق والمسؤولية الاجتماعية وضمان لأجرائها الترقى في الأجور والمسؤوليات بناء على الكفاءة والاستحقاق باعطاءها الأولوية في الصفقات العمومية والاستفادة من الصناديق المخصصة لدعم المقولة؛
- وضع التأمين الصحي لفائدة أصحاب المهن الحرة والمستقلين؛
- ضمان احترام الحد الأدنى الشهري للأجر.
- توحيد الحد الأدنى للأجر في القطاع الفلاحي مع نظيره في قطاعات الصناعة والخدمات؛

❖ وضع إجراءات خاصة لفائدة المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا

- مواصلة تخفيض الضرائب على المقاولات التي لا يتعدى رقم معاملاتها 3 مليون درهم من 15 إلى 10%؛
- وضع نظام جبائي تحفيزي مبسط مؤسس على نسبة ضريبية ملائمة؛

- وضع قانون خاص "للمقاول الذاتي" (Auto-entrepreneur)؛
- اعتماد محاسبة مبسطة للمقولة الصغيرة جدا؛
- إحداث منتوجات بنكية ملائمة لطلبات واحتياجات المقاولات الصغيرة جدا، وذلك لتسهيل الولوج للتمويل مع وضع صندوق الضمان للاستغلال؛
- وضع منتج للتغطية الاجتماعية وملائمتها مع الطابع غير القار للمقولة الصغيرة جدا؛
- إيجاد صيغ واليات جديدة لتشجيع البنوك على تمويل مشاريع المقاولات المتوسطة والصغرى .
- تمكين المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا من الاستفادة من حصة من الصفقات العمومية؛
- خلق خلية مختصة في مرافقة المقاولات الصغرى داخل المراكز الجهوية للاستثمارات، وتمكين المقاولات الصغيرة جدا لمدة سنتين من مصاحبة نوعية ومساعدة تقنية تهدف إلى تسهيل الإجراءات الإدارية، والتكوين والتأطير خلال مختلف مراحل إحداث المقولة؛

❖ تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

- حذف الترخيص لتأسيس التعاونيات.
- تسهيل ولوج التعاونيات للصفقات العمومية.
- تقديم تحفيزات مالية لمؤسسات الإقتصاد الاجتماعي وخاصة التعاونيات والجمعيات تسمح لها في المساهمة بإحداث 50000 منصب شغل جديد على مدى خمس سنوات.
- تعميم الأسواق المتنقلة والمعارض الجهوية للمنتوج التضامني بشراكة مع المدن والجهات.
- انتظام تنظيم معرض وطني للإقتصاد الاجتماعي كل سنة.
- وضع علامة تسويقية لمنتوجات مؤسسات الإقتصاد الاجتماع.
- تسهيل ولوج منتوجات التعاونيات إلى الأسواق الدولية.
- تمكين 350000 متعاون ومتعاونة المنخرطين في إطار تعاونيات من التغطية الصحية.

- وضع نظام جغرافي معلوماتي للأنشطة المدرة للدخل خاص بكل جهة.
- وضع آليات التتبع والتقييم وتطوير التكوين والبحث العلمي في مجال الاقتصاد الاجتماعي.

❖ تعزيز السياسات الإرادية للتشغيل، من خلال:

- وضع نظام للخدمة الخضراء على الصعيد الإقليمي والجهوي لفائدة الخريجين الجدد الباحثين عن الشغل؛
- إعطاء الأولوية للكفاءات الشابة على الصعيد المحلي في استغلال الملك العمومي (مقالع/ ضيعات فلاحية/ شواطئ/ محلات /أكشاك/ مرافق صحية...) وفق دفاتر تحملات محفزة وشفافة؛
- التعاقد مع الجمعيات ذات المنفعة الاجتماعية لتشغيل المجازين؛
- تفعيل عقد من أجل التشغيل لفائدة حاملي شهادات التعليم العالي أو شهادة البكالوريا أو شهادة التكوين المهني
- تفعيل عقد الإدماج المهني لفائدة الباحثين عن شغل الحاصلين على شهادات جامعية من تكوين عام (إجازة).
- منح الدولة تحفيز للمقاولة عند تحويلها للعقد المؤقت الأولي للتشغيل إلى عقد دائم.
- بلورة نظام العمل "بالوقت الجزئي" (temps partiel) يتناسب مع الخصائص السوسيو ثقافية والاقتصادية للمجتمع المغربي.

2 جعل المعرفة محركا للارتقاء الاجتماعي

- ✓ تطوير التعليم العالي والتكوين المهني لملاءمته مع حاجيات الاستراتيجيات القطاعية وتنمية الجهات
- ✓ تشجيع التكوين المستمر مدى الحياة المهنية
- ✓ تطوير مسالك دراسية موازية للتعليم النظامي (الفرصة الثانية، المدارس الرياضية،...)

ت الحفاظ وتقوية الطبقة الوسطى عن طريق:

1 حماية القدرة الشرائية

○ تحسين الدخل

- الرفع من الأجور في إطار الحوار الاجتماعي؛
- تحديد غلاف مالي يمثل نسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي يتم توزيعه اطار الحوار الاجتماعي حسب الأولويات (الأجور، التغطية الصحية، الترقية، أنظمة الموظفين،....).
- تخفيض الضغط الضريبي على الدخل بالنسبة للطبقة المتوسطة؛
- خصم تكاليف تدرس الأطفال في القطاع الخاص من الضريبة على الدخل.

● التحكم في الأسعار : حصر التضخم في 2 في المائة

- مواصلة دعم المواد الأساسية في اطار صندوق المقاصة
- تقليص تكاليف الصحة والعلاج إلى 25% من دخل الأسر (الأدوية، الاستشفاء، التحاليل والأشعة....)
- تقليص كلفة السكن إلى 25% من الدخل
- تقليص كلفة الاتصالات ب 50%
- إحداث وكالة وطنية لمراقبة الأسعار بتمثيلات جهوية

2 -استهداف السياسات العمومية للطبقة المتوسطة

- ضمان الحماية الاجتماعية: التغطية الصحية الشاملة لمختلف الفئات السوسيو-مهنية المتوسطة (الحرفيون- المهن الحرة- الطلبة- التجار الصغار، المقاول الذاتي...)
- تطوير خدمات النقل الجماعي : النقل الحضري - الترامواي – النقل الجوي الداخلي
- تنويع وتحسين العرض السكني الموجه إلى الطبقة المتوسطة
- تحسين وتطوير العرض في مجال الثقافة والترفيه والرياضة وتنمية السياحة الداخلية.

محور

تقوية موقع المغرب في التكتلات الإقليمية والدولية

الجوار المغربي:

- الحاجة المطردة اليوم، وأكثر من أي وقت ومضى، إلى الاندماج المغربي بدءاً بإقامة تكتل اقتصادي بين دول المنطقة كفيل بمواجهة تحديات التنافسية والعولمة وتداعيات الأزمة العالمية التي لا زالت متواصلة، واستثمار الفرص المتاحة اليوم في سياق التحولات الإقليمية والدولية، وانبثاق توجهات ومخططات كبرى داعمة للإصلاح الديمقراطي ولمشاريع التنمية ذات البعد الاندماجي جنوب المتوسط؛

الانتماء العربي والإسلامي:

- تقوية علاقات المغرب التقليدية مع العالم العربي والإسلامي، وإعطائها بعداً ملموساً في شكل مبادرات عملية تتفاعل مع التحولات التي تشهدها المنطقة والعالم، وتقوي القدرات التفاوضية للدول العربية والإسلامية في مواجهة التكتلات الإقليمية والقارية والدولية، ورفع تحديات الأمن والسلم والتنمية المستدامة؛
- دعم متواصل لتأسيس دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، والتأييد القوي والمطلق للطلب الذي تقدمت به السلطة الفلسطينية، باسم منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية؛

البعد الإفريقي:

- مواصلة تعزيز التعاون مع البلدان الإفريقية ضمن أولويات السياسة الدبلوماسية المغربية بمختلف مستوياتها السياسية والثقافية والإنسانية، مع إعطاء أهمية متزايدة للمجال الاقتصادي بانفتاح أكبر على القطاع الخاص وتشجيع الشراكة بين الفاعلين المغربية والأفارقة؛

الفضاء الأورو-متوسطي:

- التعاون الإيجابي مع الاتحاد الأوروبي المبني على تدعيم التنمية والاندماج والديمقراطية وليس التركيز فقط على محاربة الهجرة والمخدرات والأصولية؛
- وضع استراتيجية لزيادة الاستثمارات الأوروبية المباشرة في بلادنا؛
- تقوية الجهود المبذولة للاستفادة من حلول المنطقة الأورومتوسطية في أفق 2012 والانخراط في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي يهدف إلى التنمية المشتركة بين جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط...

كسب رهان جعل المغرب في مصاف الاقتصاديات الصاعدة من خلال:

- المثلث الذهبي (دول الخليج باستثماراتها والمغرب بأراضيه ويده العاملة واتفاقياته التجارية والأسواق الأوروبية والأمريكية كأسواق استيرادية مفتوحة لنا)؛
- المغرب الممر من أجل مصالحته مع تاريخه كدولة ذات البعد التجاري التي كانت دائما الممر الضروري للسلع الدولية (موانئ المتوسط- مطاراتنا، خدماتنا)؛
- المثلث الأزرق (السماء والبحر) عبر عقد شراكات استراتيجية مع مناطق مجاورة دولية كهولندا ودبي ونيويورك من أجل الاستفادة من علاقاتهم المتميزة مع الأسواق الدولية المتواجدة في مجالهم.

تحسين ترتيب المغرب في تقارير المنظمات الأممية والدولية خاصة فيما يتعلق بتحقيق أهداف الألفية للتنمية ومحاربة الرشوة وتحسين مناخ الأعمال...

الخاتمة

- تلکم هي الخطوط العريضة للبرنامج الذي يلتزم به حزب الاستقلال تجاه المواطنين والمواطنين للولاية التشريعية 2011-2016؛
- برنامج إرادي بأهداف مرقمة، وتدابير واقعية قابلة للإنجاز ومقترنة بمصادر تمويلها، وذات وقع أني على المعيش اليومي للمواطن، وأثر استراتيجي مستقبلي لفائدة بلادنا وأجيالنا المقبلة؛
- هو برنامج لتنزيل الدستور تنزيلا ديمقراطيا، وتحقيق المشروع المجتمعي التعادلي الذي يقوم على التضامن والتماسك الاجتماعي والتوازن والإنصاف في توزيع الثروات، وخلق فرص النجاح والارتقاء لمواطنينا والتقدم لبلادنا؛
- إنه تعاهد سياسي وأخلاقي متجدد يقوم على مواصلة حزب الاستقلال الوفاء بالتزاماته، وتنفيذ تعهداته مسنودا بمشاركة وثقة الناخبات والناخبين يوم 25 نونبر الجاري، وعلى تقديم الحساب في متم الولاية التشريعية صونا لصوت المواطن ومصداقية المؤسسات، وتحسين المستقبل الذي يتطلع إليه المغاربة.